الشعب في مصيدة دولة الجنرالات.. غضب إلكتروني يؤكد أن الجيش أصبح حاميًا للكرسي لا للوطن

الخميس 25 ديسمبر 2025 10:40 م

في الوقت الذي تحاول فيه المؤسسة العسكرية في مصر ترميم صورتها الذهنية عبر بيانات رسمية تؤكد التزامها بالدستور وحماية مقدرات الوطن، كشفت ردود الفعل الشعبية الواسعة على منصات التواصل الاجتماعي عن شرخ عميق في العلاقة بين "الجيش" و"الشعب". فبينما خرج المتحدث العسكري ليؤكد بعبارات إنشائية أن الجيش هو "درع وسيف" وأنه "نابع من صلب الوطن"، جاء الرد الشعبي عاصفاً ليعري واقعاً مغايراً تماماً.

> #المتحدث_العسكرى : تابعت القيادة العامة ما تم تداوله خلال الساعات الماضية على بعض مواقع التواصل الإجتماعي من وثائق يُزعم إرتباطها بالقوات المسلحة ، وذلك عبر حسابات تابعة للعناصر المناوئة بالخارج ، في إطار محاولاتها المستمرة لإثارة البلبلة وبث الشائعات وتعمّد إقحام أسماء قد سبق... pic.twitter.com/dvYIyIcOdr
> — المتحدث العسكري (@EgyArmySpox) December 21, 2025

يرى قطاع واسع من المصريين أن الجيش تحول في عهد عبد الفتاح السيسي إلى "شركة قابضة" عملاقة، تتمتع بامتيازات "فوق دستورية"، وتحمي نظاماً سياسياً بدلاً من حماية الحدود، ما حول شعار "جيش الشعب" إلى مجرد يافطة دعائية تخفي خلفها "دولة داخل الدولة". الأزمة لم تعد مجرد انتقادات سياسية، بل تحولت إلى غضب مجتمعي من تحول المؤسسة العسكرية إلى منافس شرس في "لقمة العيش"، ومحتكر للسلع والخدمات، وسجان يتمتع بحصانة مطلقة ضد المساءلة، مما جعل محاولات "غسل السمعة" عبر البيانات الرسمية تبدو منفصلة تماماً عن الواقع الذي يعيشه المواطن المطحون.

"دولة الضباط".. إمبراطورية اقتصادية بلا ضرائب أو رقابة

جوهر الغضب الشعبي ينصب على "الامتيازات الحصرية" التي يتمتع بها ضباط الجيش ومشروعاتهم، والتي خلقت طبقية فجة في المجتمع المصري. فبينما يئن المواطن تحت وطأة الضرائب وغلاء الأسعار، تعمل شركات الجيش في "جنة ضريبية" خاصة بها. وفي هذا السياق، لخص الناشط عز الدين محمود الفوارق الجوهرية التي حولت الجيش إلى كيان منفصل، مشيراً إلى أن القوانين المدنية والجنائية لا تطبق عليهم حتى في الجرائم الجسيمة، وأن شركاتهم لا تخضع لقوانين الضرائب أو العمل التي تكسر ظهر المواطن العادي. وأشار إلى الكارثة الأكبر المتمثلة في حق الجيش بوضع اليد على الأراضي بدواعي الأمن القومي ثم تحويلها لاستثمارات خاصة، ليخلص إلى أن الدولة تحولت إلى غابة، "فالشعب هو العدو والحكومة هي التي على حق".

> 7- وايضا لا يطبق عليكم القانون المدنى ولا الجنائى حتى ولو قتلت مواطن.
> 8- وايضا لا تدفعون ضرائب خاصة شركاتكم لا تخضع للقوانيين الضرائيبية الخاصة بالمطحونين من الشعب المصرى.
> 9- قوانين وزارة العمل وقوانين التوظيف وحقوق العمال والتامين الأجتماعى لا تطبق عليهم بل المفروض تنفيذها ولكن...
> — Dr Ezzeldin Mahmoud (@ezzmahmoud1) December 22, 2025

هذه الحالة من "الاستئثار" بالسلطة والثروة دفعت المعلقين لوصف الوضع بأنه "انهيار للدولة"، حيث أصبح الجيش هو "القاضي والحكم والمانح والمنع"، كما وصف مراد علي، الذي حذر من أن هذه النهاية ستكون كارثية إذا لم تنتهِ هذه الهيمنة قبل فوات الأوان. الانتقادات طالت حتى التفاصيل الصغيرة التي تكرس التمييز، مثل تخصيص "شباك للمعاشات" للعسكريين، أو المستشفيات والنوادي التي يُمنع

"الحرافيش" من دخولها، كما عبرت أمينة عطالله التي استذكرت دهشتها في صغرها من لافتات "ممنوع لغير الضباط"، لتدرك لاحقاً أن السبب هو أن الشعب مجرد مواطنين من الدرجة الثانية.

> زمان كنت بروح من المدرسة واعدى على شارع فيه مستشفى تابعة للقوات المسلحة..ومكتوب فيها بالبنط العريض الأزرق. المستشفى للجنود بقوات المسلحة واقاربهم..
> انا استغربت ..ليه .. واشمعنى وعشان ايه ..أسئلة كتير دارت فى دماغى زمان .. وطنشت..فى الاخر. بس عرفت بقى ليه. عشان احنا حرافيش
> — Amina Atallh (@AminaA41474474) December 22, 2025

من "حماية الحدود" إلى "بيع الجمبري".. تشوه العقيدة القتالية

لم يتوقف الغضب عند الجانب الاقتصادي، بل امتد ليتناول "هيبة الجيش" التي تم استنزافها في الأسواق ومنافذ بيع السلع الغذائية. يرى النشطاء أن إغراق السيسي للجيش في "مستنقع البيزنس" كان متعمداً لشراء ولاء القيادات، ما أدى إلى تآكل العقيدة العسكرية. وعبر النشطاء عن سخطهم من مشهد الجنود الذين يُسرحون لبيع الخضار والجمبري والمكرونة، في مظهر مهين للبدلة العسكرية، بينما تتراجع المهام الأساسية للدفاع عن الوطن. وفي نقد لاذع لهذا المسار، أشار إبراهيم إبراهيم إلى أن الشعب "يسف التراب" لتسمين العساكر وشراء الأسلحة، لتكون النتيجة أن هؤلاء "استضعفوا الشعب وأذلوه" بعد أن تضخمت ثرواتهم ونياشينهم، ليتحولوا إلى طبقة ارستقراطية تتعالى على من يطعمها.

> الجيش فقد مصداقيتة للابد وانعدمت شعبيتة للابد ف الشارع المصرى والسبب هو دعمة للسيسي المجرم الفاشل ، استراتيجية الجيش تغيرت وأصبح جيش مرتزقة الأموال والامتيازات مقابل الصمت عن خيانة وفشل السيسي ، الجيش والمعرصين يعلمون جيدا أن بلحة المجرم هو آخر امل لهم للبقاء ف مصر
> ابراهيم عيسى
> — جمال مبارك رئيساً للجمهورية (ارحل يا سيسي) (@hosne_mubark) December 22, 2025

حراس "الكرسي" لا "الوطن".. تآكل الشرعية والمصداقية

النقطة الأخطر التي أثارها النقاش الدائر هي التشكيك في "وطنية" الدور الذي يلعبه الجيش حالياً، حيث بات يُنظر إليه كأداة لحماية "عرش السيسي" وليس لحماية "تراب مصر". الربط بين التفريط في جزيرتي تيران وصنافير، وبين الصمت على ما يحدث في غزة، وبين قمع الديمقراطية في الداخل، عزز القناعة بأن الجيش أصبح "سمسار سيادة" كما وصفه زاهي محبوب، الذي اعتبر أن المشهد اكتمل بـ"سيناء بلا سيادة ومصر بلا قرار". وكتبت إحدى المغردات بحدة قائلة: "أقسم بالله أن الجيش وقياداته موجودة لحماية شخص واحد اسمه عبدالفتاح السيسي ونهب ثروات الدولة".

> اقسم بالله ان الجيش وقياداته موجوده لحمايه شخص واحد اسمه "عبدالفتاح السيسي" ونهب ثروات الدوله وتقسيمها في دوائرهم المختاره بعنايه. ، واقسم بالله ثلاثا ان لا يوجد عضو من اعضاء المجلس العسكري يهتم بمصلحة الوطن ولا بامنها اللوجيستي
> .#مصر_محتلة #الجيش_المصري_خاين pic.twitter.com/WfagaqHdqq
> — masRy (@RyMas49499) December 21, 2025

وفي رد مباشر على ادعاءات المتحدث العسكري باحترام الدستور، ذكّر المستشار الإعلامي أحمد عبد العزيز بأن الدستور يجرّم الانقلاب، واصفاً ما حدث بـ"الخيانة العظمى"، ومؤكداً أن التراب الذي يتحدث عنه المتحدث "لم يعد ملكاً له". كما ذهب المجلس الثوري المصري إلى أبعد من ذلك، بربط الجيش الحالي بتاريخ من "إجهاض الثورات" منذ عهد عرابي، معتبراً أن الجيش الذي سلم غزة قديماً ويحاصرها حديثاً لا يمكن أن يكون "خير أجناد الأرض".

> الجيش المصري الحالي هو وريث الجيش الذي قاتل عرابي واجهض ثورته لصالح الاحتلال الانجليزي. الجيش المصري الحالي هو وريث خير أجناد الأرض الذين سقطت #فلسطين عام 1917 على يد 100 ألف منهم وبضع مئات من ضباط أنجليز، ومن المفارقة أو الجهل أو التدين المنقوص أنهم عندما دخلوا #المسجد_الأقصى... pic.twitter.com/gFICtaL9TB
> — المجلس الثوري المصري (@ERC_egy) December 22, 2025

واختصرت التعليقات المشهد في أن الجيش بات، في نظر الكثيرين، "جيش احتلال" كما وصفته ماجي نور، حيث لا دستور يحكمه ولا وطن يحميه سوى مصالحه ومصالح "المنقلب"، لتنتهي أسطورة "الجيش والشرطة والشعب إيد واحدة" إلى واقع مرير يقول: "الجيش والسلطة.. يد تبطش بالشعب".

الدستور يُجَرِّم الانقلاب بالقوة على الرئيس الشرعي المنتخب!
والقانون المنبثق عن هذا الدستور وصف هذا الانقلاب بـ "الخيانة العظمى"، وجعل عقوبتها الإعدام!
عن أي صُلب تتكلم أيها المتني، وعن أي تراب تتحدث ولم يعد ملكا لك!

#مصر ... See more

305 7 30